

ورشة عمل حول

التزامات قطر بمقتضى انضمامها إلى كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الدوحة 25-27 شباط/فبراير 2019

تنظم بالشراكة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - قطر، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية.

في 21 أيار/مايو من العام الماضي خطت قطر خطوة هامة في إطار حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأفراد الخاضعين لولايتها، وذلك بانضمامها إلى كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تم اعتماد هذين العهدين من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 2200 المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966.

وتنص المادة 68 من دستور قطر على أن "يبرم الأمير المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم، ويبلغها لمجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان. وتكون للمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، على أن معاهدات الصلح والمعاهدات المتعلقة بإقليم الدولة أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة أو التي تتضمن تعديلاً لقوانين الدولة، يجب لنفاذها أن تصدر بقانون". وقد تم الانضمام إلى العهدين بموجب المرسومين رقمي 40 و 41 لسنة 2018، والذين تم نشرهما في العدد رقم 15 من الجريدة الرسمية بتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

وبانضمام قطر إلى العهدين تصبح إحدى الدول الأطراف فيهما، ويتمتع العهدين بمكانة متميزة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وساهمت نصوصهما في تطوير معايير حقوق الإنسان وشكلت أساساً لاعتماد عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان اللاحقة سواء منها التي تعلق بحقوق معيين كاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو بحقوق فئة معينة كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما اعتمدت العديد من الاجتهادات الفقهية والقضائية الداعمة لإعمال حقوق الإنسان على ما ورد بالعهدين. هذا وساهم العهدان وأثرا بشكل إيجابي في تطوير وتأسيس نظم إقليمية لحقوق الإنسان، وفي إدماج بعض الحقوق والضمانات في القانون الدولي العرفي. ودعمت الحقوق والضمانات المشمولة في العهدين إدخال العديد من حقوق ومبادئ حقوق الإنسان وضماناتها في نظم قانونية وطنية عديدة في مناطق العالم المختلفة.

وقد عكس العهدان توافق بشأن عدد من أهم استحقاقات الإنسان وأكثرها شرعية بما يحفظ كرامته البشرية، ووسعا من مضمون حقوق الإنسان مقارنة بالنظريات والمفاهيم السائدة وقت اعتمادهما، ودعمتا بشكل كبير عملية التطور المعياري للقانون الدولي لحقوق الإنسان ووسعا من المفهومين التوأم للحرية والمساواة.

ويتضمن العهدان الحد الأدنى لالتزامات الدول الأطراف بشأن الحقوق والضمانات المشمولة فيهما، وقد أكدت المادة الأولى من العهدين على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وحريتها في تقرير مركزها السياسي وفي السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كما أكد العهدان أيضاً على التزام الدول الأطراف بضمان عدم التمييز في ممارسة الحقوق بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب. كما تلتزم الدول الأطراف في العهدين بكفالة تساوى الرجال والنساء في التمتع بالحقوق، وبتخاذ ما يلزم من سبل وتدابير تشريعية وغير تشريعية للوفاء بالتزاماتها تجاه الحقوق والضمانات المشمولة في العهدين.

وأقر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي بلغ عدد الدول الأطراف فيه حتى شباط/فبراير 2019 عدد 172 دولة، بالعديد من حقوق الإنسان وضماناتها مثل: الحق في الحياة، وفي الحماية من التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وحظر الرق أو العبودية أو السخرة أو العمل الإلزامي، والحق في الحرية والأمان الشخصي، وعدم جواز السجن لمجرد العجز عن الوفاء بالتزام تعاقدي، وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة، ومعاملة الأجانب، والحق في محاكمة عادلة، وحرمة الحياة الخاصة، وحرية الفكر والوجدان والدين، وحرية الرأي والتعبير، والحق في تلقي المعلومات والأفكار، وحظر الدعاية للحرب أو الدعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، والحق في التجمع والتنظيم وتكوين الجمعيات، وحق الأسرة في الحماية وتساوي حقوق الزوجين وواجباتهما، وحق الطفل في اسم وجنسية، والحق في المساواة أمام القانون، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، وحق الأقليات في الحماية والتمتع بخصوصيتهم.

وكذلك أقر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي بلغ عدد الدول الأطراف فيه حتى شباط/فبراير 2019 عدد 169 دولة، بالعديد من حقوق الإنسان وضماناتها مثل: الحق في العمل، والحق في شروط عمل عادلة ومرضية، والحق في تكوين النقابات والاشتراك فيها، والحق في الضمان الاجتماعي، وحق الأمومة والطفولة في الرعاية، والحق في الغذاء الكافي والسكن والكساء المناسب، والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، والحق في التعليم وفي مجانية التعليم الابتدائي وإلزاميته، والحق في المشاركة الحياة الثقافية.

وشأن كافة الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان فقد تأسس بموجب كل عهد من العهدين لجنة تقوم بفحص مدى التزام الدول الأطراف بالوفاء بالتزاماتها بموجب العهد المعني، وتتشكل هذه اللجان من خبراء مستقلين تتوفر فيهم معايير النزاهة والخبرة ويتم اختيارهم من قبل الدول الأطراف لمدة زمنية محددة ويراعي في اختيارهم تمثيل مناطق العالم المختلفة وتنوع الحضارات والنظم القانونية. وتلتزم الدول الأطراف في كل عهد بتقديم تقرير أولي وتقارير دورية إلى اللجنة التي تأسست بموجبه. ويحين موعد تقديم قطر لتقريرها الأولي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 21 آب/أغسطس 2019، فيما يحين موعد تقديم قطر

لتقريرها الأولي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 21 آب/أغسطس 2020.

وتقوم اللجنة بفحص التقارير التي تقدمها الدول الأطراف بشأن مدى وفائها بالتزاماتها تجاه الحقوق والضمانات المشمولة بالعهد المعني، وتتنظر اللجنة في هذه التقارير في ضوء ما يقدم إليها من معلومات مختلفة بما في ذلك المعلومات التي تقدم من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية، وتعتمد اللجنة في ختام مراجعتها لتقرير الدولة ملاحظاتها بشأن مدى وفائها بالتزاماتها بموجب العهد وما يجب عليها القيام به. فضلاً عن ذلك تقوم كل لجنة من لجنتي العهدين شأن كافة هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان باعتماد تعليقات عامة تلقي فيها مزيد من الضوء على مضمون الحقوق والضمانات المشمولة في العهد ذا الصلة والتزامات الدول الأطراف تجاهها وأهم الدروس والخبرات المتوفرة بهذا الشأن. هذا وملحق بكل من العهدين بروتوكول إضافي يعطي للجنة صلاحية النظر في تلقي شكاوى من قبل الأفراد بشأن انتهاك دولة طرف في العهد والبروتوكول لأي من الحقوق والضمانات المشمولة بالعهد ذا الصلة، كما أن للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بروتوكول إضافي ثان يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، إلا أن قطر ليست بعد طرفاً في أي من هذه البروتوكولات.

وجدير بالتنويه أن عملية إعداد التقارير ليست عملية إدارية داخلية تستهدف تقديم تقرير رسمي إلى اللجنة المعنية وإنما ينبغي أن تصمم عملية إعداد التقرير وتقديمه لخدمة عدد من الأهداف الهامة من بينها المساهمة في قيام الدولة باستعراض شامل لتشريعاتها وقواعدها وإجراءاتها وسياساتها في ضوء التزاماتها، والرصد المنتظم والدوري للحالة الفعلية لحقوق الإنسان وضماناتها، وذلك على نحو يوفر أساس لصياغة سياسات واضحة تستهدف تحقيق أهداف الاتفاقية ذات الصلة وتبني أولويات تعكس التزامات الدولة بموجب هذه الاتفاقية. وينبغي أن تحترم عملية إعداد التقارير واعتمادها الحق في المشاركة في الشؤون العامة والمساءلة بحيث يتم إشراك مختلف القطاعات والفئات ذات الصلة وتحديد ما تحقق من تقدم والعقبات وجوانب القصور وما يلزم اتخاذه من تدابير. ولذلك فإن عملية المشاركة في إعداد التقرير على الصعيد الوطني

بالغة الأهمية ولا تقل أهمية عن تقديم التقرير ومناقشته من قبل لجنة الاتفاقية المعنية، بل يمكن المحاجاة بأنها تفوقها أهمية وأثراً.

ويأتي تنظيم هذه الورشة بشأن التزامات قطر بمقتضى انضمامها إلى كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار التعاون المستمر بين كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقطر ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، ومن المنتظر أن يتبعها أيضاً فعاليات أخرى لإلقاء المزيد من الضوء على التزامات قطر بموجب العهدين وتقديم الدعم بشأن تقديم قطر لتقريرها الأوليين بموجب العهدين. وتستهدف هذه الورشة كخطوة أولى إلى:

- التعريف بالحقوق والضمانات المشمولة في العهدين.
- ما يرتبه انضمام قطر إلى العهدين من التزامات على مختلف جهات ومؤسسات الدولة ذات الصلة.
- دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في حماية وتعزيز الحقوق المنصوص عليها في العهدين.
- وستتضمن الحقيبة التدريبية لورشتي العمل: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولات الملحقه بهما، والمرسومين الخاصين بانضمام قطر إليها، وكذلك التعليقات العامة للجنة بشأن الحقوق والضمانات المشمولة في العهدين.
- ويخطط المنظمون إلى الاستعانة بخبرات أعضاء سابقين في لجنتي العهدين، كما ستعتمد الورشة نهج تشاركي حيث سيخصص أكثر من نصف وقت برنامج العمل للنقاش، كما أن برنامج الورشة سيتضمن عدد من مجموعات العمل التي تستهدف رفع مستوى وعي المشاركين بمضمون الحقوق والضمانات المشمولة في العهدين، اعتماداً في ذلك بالأساس على ما ورد في التعليقات العامة للجنة بشأن هذه الحقوق والضمانات.